

بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية

فيصل دراج

بيروت: دار الآداب، ١٩٩٦. ٢٢٢ صفحة.

لا تفصح مقالات هذا الكتاب أبداً عن زمنها، ولا تشير إلى تاريخها البتة؛ فكأنها كُتبت في زمن بعينه لتخاطب الأزمنة كلها بلا تعيين.

والكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات* تتصدى بالنقد للهموم الثقافية الفلسطينية وللمثقف السياسي الفلسطيني. وهي مقالات مترامية يكاد من المحال التقاط الموضوع الرئيسي فيها. لهذا تبدو الأفكار التي احتواها هذا الكتاب منثورة بطريقة يصبح من الصعب إمساكها وتصنيفها ونقدها في آن واحد، فهي مقالات مستقلة تتحدث عن أمور شتى، وليست كالأبحاث النقدية التي يعتمد كل فصل على ما قبله ويمهد لما بعده، بحيث تنتظم الفصول كلها في وحدة منهجية وتراكم بنائي ومعمار فكري واضح الطرائق والنتائج.

يبدو الكاتب شغوفاً بالمتوازيات اللغوية والمتضادات التعبيرية، فهو لا ينفك يستخدم عناوين مثل "السياسة الثقافية في سياسة بلا ثقافة" (ص ١٣)، أو "من لاهوت البلاغة إلى بلاغة اللاهوت" (ص ٨١)، أو "من انهيار الثقافة إلى ثقافة الانهيار" (ص ٢٠٩). وعلى رشاقة بعض هذه العبارات، فإن إصراره على استخدام مصطلحات مثل "الثقافة الوطنية العربية" (ص ٢٠)، و"المعرفة الوطنية"* (ص ١٦١)، و"الثقافة الوطنية الفلسطينية"* (ص ٢٣ و ٤٥)، هو كالتمسك بأصنام مفهومية بائدة. فهذه المصطلحات العرجاء التي نبتت في زمن الثورة وفي خضم الانفعال الفكري والغوغائية الأيديولوجية وشاعت رداً من الزمن، لا تشير إلى محتوى ولا تومض بحقائق، تماماً كالشعارات التي ينتقدها، بحق، الكاتب نفسه مثل: "أدب المناسبات" و"أدب البنادق" و"أدب الانتفاضة" وغير ذلك من المصطلحات التي، على الرغم من خطئها، عاشت دهوراً ثم أكل الدهر نفسه عليها، ثم شرب وتجشأ

* ستة عشر مقالاً في أربعة أقسام.

** استعصى علينا فهم القصد من مصطلحي "الثقافة الوطنية العربية" و"المعرفة الوطنية". هل المقصود هو الثقافة التي تتناول الشأن الوطني، أم أن ثمة ثقافة وطنية وأخرى غير وطنية؟ أما "المعرفة الوطنية"، فقد أغلق علينا رتاجها. أئمة معرفة وطنية وأخرى غير وطنية؟ ذلك طلسم شق علينا فك رموزه.

*** لمزيد من التفصيل في شأن نقد مصطلح "الثقافة الوطنية الفلسطينية" انظر: صقر أبو فخر، "ملاحظات نقدية حول الثقافة في فلسطين" (بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، نيسان ١٩٨٠).

واستراح.

يمتلك الكاتب ذخيرة نقدية ثاقبة وحصافة أسلوبية تتيح له أن يتناول مظاهر الثقافة البائسة في المؤسسة الفلسطينية بكثير من الدراسة والتمكن. وهو إذ يجهد في وضع علامات هذا البؤس تحت مجهر النقد، لا يتصرف كالكيميائي المحايد الذي يراقب الظاهرة ويسجل الملاحظات فحسب، بل كالنطاسي البارع الذي تشتعل أعصابه في محاولة معرفة الأسباب. لكنه في خضم هذا الانكباب وفي جملة ملاحظاته النقدية يستنتج التالي: "أدى الوضوح الفتحوي (...) إلى استبداد سياسي لا مزيد عليه. إذ المرتبة التنظيمية مرتبة قمعية أيضاً. يجمع المسؤول الأول ما تلاه، والكادر يجمع القاعدة، والمسؤول الأول يجمع التنظيم رأساً وقاعدة." إن هذا الوصف، الصحيح إلى حد بعيد، لا يقتصر على حركة "فتح" وحدها، بل يشمل في "كراماته وبركاته" المنظمات كلها بلا استثناء. وربما كانت "فتح"، لتعدديتها الداخلية، أكثر رحابة وأقل قمعاً داخلياً من معظم المنظمات الأخرى. فلماذا، إذن، أصر الكاتب على توجيه نقده إلى "فتح" وحدها من غير الإشارة إلى رصيفاتها؟ كأن عقده "فتح" وهو يكتب في مجلة "فتح" التابعة للنصف الثاني من حركة "فتح". وعلى الرغم من ملاحظاته النافذة على المعارضة الفلسطينية، فهو يكتب، بان دفاع غريب، في الصحافة البائسة لهذه المعارضة، وبالتحديد في "الهدف" و"الحرية" و"فتح".

إن أجمل وأعمق مقالات الكتاب هو المقال الموسوم بـ "إميل حبيبي: الوجه المفقود في الأئنة المتعددة" (ص ٩٧ - ١٢٤). ولا يشاطر هذا المقال إمتاعاً إلا المقال الذي خصصه الكاتب لدراسة "الوعي الريفي في المؤسسة الفلسطينية" (ص ٤٤ وما بعد). وهذا المقال الذي يشرّح مظاهر العقلية الكامنة في تلافيف أدمغة المثقفين الريفيين في علاقتهم بالمدينة والمؤسسة معاً، يستعير تحليله من أنطونيو غرامشي. لكن غرامشي، الذي ينطلق من الخاص العياني ليصل إلى العالم النظري، يستند إلى واقع ملموس هو إيطاليا في ذلك الزمان. أمّا المجتمع الفلسطيني، فما عاد ينقسم تقليدياً، ولا سيما في المؤسسة الفلسطينية نفسها، إلى ريف ومدينة، بل أُضيف إلى هذا الانقسام، الذي صار إلى حد كبير ماضياً، شرط جديد هو الاحتلال والشتات. وبذلك، فقد المجتمع الفلسطيني أساسه الاجتماعي وكيانه البشري وثباته المكاني، ثم نشأت المؤسسة الفلسطينية (المقصود بها منظمة التحرير الفلسطينية) على هذا الانقسام فصارت إلى شظايا ذات طابع وظيفي وإن بقيت ذات صلة بالموروث الاجتماعي السابق. لكن هذا الموروث لم يكن حاسماً، على الدوام، في مسارات المؤسسة وتقلبات أحوالها والنهائيات التي وصلت إليها. وسيكون من الافتئات على الحقيقة، حتى في معرض نقد المؤسسة، إغفال الأثر الخطر الذي تركته المؤسسة إياها في حياة المثقفين الفلسطينيين، حتى المعارضين منهم، باعتبارها كانت مثابتهم الوحيدة وموئلهم

الظليل ووطنهم في المنفى. وهذا يجعل المقارنة بين الريفي والمديني، في الحال الفلسطينية، شكلية على ما فيها من جدة وطرافة وإمتاع.

نقد النقد

النقد هو الإيضاح؛ إنه تمييز الزائف من الصحيح، والمزغول من المصقول. والنص النقدي يجب أن يوجز لا أن يسترسل؛ أن يوضح لا أن يتأنق؛ أن يفكك النص المنقود أولاً قبل أن يعيد بناءه، فلا يخلق إيهاماً بين النص والقارئ بل يبتدع وشيجة بين الاثنين. وكتاب "بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية" هو كتاب نقدي بامتياز، لكنه، ببساطة، لا يوضح ولا يفصح، بل يومض أحياناً، ثم ينشر إعتامه أحياناً أخرى.

إن الكتابة النقدية التي يمارسها فيصل دراج تحتاج، في الواقع، فيصلاً آخر، أو فصلاً من النقاد، لفك رموزها وإزالة معمياتها ثم إعادة تأليفها، فربما تصبح، بعد هذه العملية الشاقة، واضحة وشائقة. فمتن الكتاب مثقل بالعبارات والفقرات والزوائد والانطباعات التي لا تضيف شيئاً إلى النص النقدي، كأن الكاتب، هنا، ينشئ نصاً أدبياً لا نقدياً، وكأن أدواته التعبيرية مرصودة لتساعده في أن يكون أديباً أو روائياً، لكنه يسعى ضد طبيعته إلى النقد سعي من أدركته الحرفة وأعيته الحيلة. لهذا أربكتنا، أيما إرباك، قراءة هذا الكتاب، وصارت متابعته بلوى والاستمرار فيه عناء. فتارة يرتقي النقد فيه إلى مراتب رفيعة فيتناول الظواهر بكلياتها ويخضعها لمجهره أو لمبضعه بلغة راقية تنتقل من الملاحظة إلى التحليل فالبناء فالاستنتاج؛ وتارة ينحدر إلى اللباس والهندام وبطاقات السفر وسوء السلوك. وربما جعل تعاقب العلو والهبوط الكتاب نصاً عصياً على التشكل كالسديم الذي لا قوام له، بحيث صرنا، كالشحيح الذي ضاع في الترب خاتمه، نبحث عن زبدة الكلام في زبد الأمواج. إنه، فعلاً، كزبد الأمواج يخدعك بحضوره لكنه لا يلبث أن يتلاشى.

جمل وعبارات وفقرات تتناسل كالمتحول وحيد الخلية: كل جملة مثل التي قبلها مثل التي بعدها. السابق مثل اللاحق والتالي كالمجلي. إنها تنمو لكنها لا تنشئ أفكاراً ولا تقيم في تراكمها معماراً نظرياً ومعرفياً. كأنها قطعان غيوم بلا سماء، أو كأنها تنزيل بلا بلاغة يحتاج إلى تأويل ليبلغ. واللغة في هذا الكتاب انزلاقية تنتقل، بسرعة، بين الآراء والأفكار فلا يحسم الكلام الجديد الكلام العتيق. فهي، والحال هذه، لا تبني ولا تؤسس بل تتنزه. وفي هذا التنزه تلتقط، بالإبصار، الكثير من الصور الحية والحقيقية. لهذا يبدو النقد المؤسس على هذه اللغة مغريباً وصحيحاً وثاقباً بعض الشيء، لكنه في الجوهر يصبح نقداً قلّ تحصيله وكثُر تفصيله، مثله مثل النائم حينما رأى نفسه يأكل حلوى، فإذا به عندما انتبه قد تكمش حلقه وجف ريقه.

● يبدو الكاتب، في أسلوبه الكتابي، كأنه يقترب من شعراء الحداثة وضروبهم في

الكتابة. فهو يكتب النقد بلغة قصيدة النثر العصية على النقد؛ فنصوصه ذات مغاليق تعصى على التفكير وتحتاج إلى قدر كبير من التآني وتعذيب النفس حتى يصل قارئها، بعد عياء وعناء، إلى خواتيمها. لنقرأ النص التالي على سبيل المثال: "يخضع سؤال الثقافة العربية، اليوم، إلى تساؤلات متعددة يقترب الاجتهاد من بعضها، وبعضها لا اجتهاد فيه لأنه استئناف جديد لما كان مسيطراً. والمسيطر، في الشرط العربي، يفضي، مهما كانت ألوانه، إلى شكل السلطة المسيطرة المأخوذة بالقول المتجانس أو تجنيس الأقوال المتناقضة" (ص ٢٠٩).

هذه فقرة تدعي النقد (أي الإيضاح)، وتتراكب الجمل فيها، بعضها فوق بعض وإلى جانب بعض، كالحلقات الشريطية. إنه نص يمكن وصفه بسمك لبن تمر هندي على الطريقة المصرية.

● تشيع في مقالات هذا الكتاب استعراضية ثقافية لا ريب فيها. فالكاتب يستشهد على أقواله، للضرورة أحياناً أو لغير الضرورة في معظم الأحيان، كُتاباً كباراً أمثال وليم بطلر بيتس وإيميه سيزار ورفائيل ألبرتي وأنطونيو غرامشي وجان بول سارتر وأفلاطون ونوعام تشومسكي وفرانز فانون ولوي ألتوسير وجوزف كونراد، فضلاً عن محمد مهدي الجواهري وطه حسين ومحمود درويش ولويس عوض وفوزي منصور وغيرهم. ولو بقي الأمر عند هذا الحد لهان الوجد، لكنه لا يوفر حتى الذين لم تصل أسماءهم، بعد، إلى أسماع معظم المثقفين العرب ولم تلامس كتبهم أبصار الكُتاب العرب وبصائرهم أمثال: خوليو كورتاثار ونغوجي واثيونغو. إن هذه العبارات التي يستعيرها الناقد هي، في معظم الحالات، أقوال مرسلّة لا قيمة حقيقية كامنة فيها. والكاتب نفسه يصوغ عبارات أجمل منها وأكثر شفافية ونفاذاً وقوة تعبير. فلماذا اللجوء إلى شواهد القول المجانية؟

إنه الاستعراض لا بمعناه في التحليل النفسي، بل بمعناه الثقافي. ومثال ذلك أن الكاتب يصدر كتابه بعبارة اختطفها من فالتر بنيامين تقول: "لا سياسة ثقافية صحيحة من دون سياسة صحيحة." وهذه العبارة، في مبنائها ومعناها، مبتذلة وسطحية تذكرنا بأقوال كيم إيل سونغ الرئيس المحبوب والشمس الساطعة على أربعين مليون كوري. وفي مكان آخر من الكتاب يستعير من غرامشي الجملة التالية: "يمكن لعلاقة المدينة/الريف أن تدرس في أشكالها الثقافية." ما هذا الاكتشاف الفذ؟ علاقة المدينة بالريف يمكن دراستها في أشكالها الثقافية؟ يا للروعة، ويا للحكمة وقد تقطرت ثم تكتفت بهذه الجملة المدهشة!

لماذا اللجوء، إذن، إلى شواهد القول المجانية؟ أخاله الانبهار بالأسماء اللامعة، أو ربما يظن البعض أن إثقال النص بكلام متقطع من هذا الكاتب أو ذلك الأديب يمنح النص قيمة إضافية، أو ربما هو الاستعراض! فالاستعراض في التحليل النفسي، على

ذمة سيغموند فرويد، له صلة وشيجة بعقدة الخشاء. أما الاستعراض الثقافي فلعل من الجائز قياسه على هذه النتيجة. وأتعسف بالقول إنه ناجم عن عقدة التصاغر الثقافي* التي تتخذ في مظاهرها السلوكية شكل التعالي الثقافي بحيث يصبح صاحبها أسطون عصره وحكيم زمانه. وليس بعيداً من ذلك جملة للكاتب تنحو منحى "الحكمة" استقطرها على هذا النحو: "الرشد في السياسة حكيم في الثقافة. كما أن المبدع في الثقافة صائب في المحاكمة السياسية" (ص ١١٣). إن مثل هذه الأحكام المطلقة ليس من الحكمة بشيء، إنما هو مجرد متواليات كلامية ومترادفات لفظية ذات تزويق وتزيين.

● ثمة نزوع جلي في لغة الكتاب إلى التفخيم والمبالغة كأنها تستعيض، في حالات معينة، عن فقر المعنى بغنى اللفظ. لكن هذا النزوع أوقع الكاتب في تعظيم الأفراد حتى بالغ في إعلاء شأنهم بما ليس من شأنهم؛ فأهدى مقاله "ثقافة الانتفاضة أو الثقافة المستحيلة" (ص ١٨٩) "إلى حبيب صادق صديقاً ومعلماً". وأخال أن الكاتب صادق حقاً في صداقته حبيب صادق، وهذا شأنه في أي حال، أما أن يصبح حبيب صادق، على جلالته قدره، "معلماً" ففي ذلك مبالغة لا تخفى. والحكمة السائرة في أفواه الناس تقول: "من مدحك بما ليس فيك فقد ذمك". وعلى هذا المنوال، أورد في الصفحة ١٥٦ الجملة التالية: "ويظل ناجي [العلي] بيننا فنناً ومناضلاً وقائداً شعبياً ورساماً حياً". أليس من التجاوز وصف ناجي العلي بـ "القائد الشعبي"؟ ومهما يكن تأويل هذه العبارة، فهي مبالغة ليست في محلها ولا تضيف شيئاً إلى قيمة ناجي العلي الفنية أو الوطنية أو الشخصية.

● يبدو الكاتب كأنه لا يعير أي اهتمام للدقة في إيراد التواريخ. صحيح أن الكتاب لا علاقة له بالتاريخ من حيث هو سجل زمني للوقائع (كروولوجي)، لكن إيراد الوقائع على هذا النحو ينبئ باستسهال الأمور وإرسالها مجرى التكهن لا مجرى اليقين. فهو يورد في الصفحة ١٠٤ ما يلي: "وقعت جريمة الحرم الإبراهيم في آذار ١٩٩٤". والصحيح أن الجريمة حدثت، بالضبط، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. ومثل هذا "الاستلشاق" بالتاريخ ينسحب على ما ذكره في الصفحة ٢٧، فيكتب "تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية من تحالف التنظيم الأكبر فتح مع فصائل أخرى تنتمي إلى اليسار". ثم يذكر أن منظمة التحرير ظهرت في منتصف الستينات (ص ٤٥). والمعروف لكل من له أدنى معرفة بالوقائع أن منظمة التحرير الفلسطينية ظهرت لا في منتصف الستينات (منتصف الستينات يوافق سنة ١٩٦٥)، بل في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٤ بالتحديد. واستخدام مفردات الترجيح مثل "أوائل" و"أواخر"، على الرغم من أنه جائز،

* التصاغر الثقافي غير "الدونية الثقافية". انظر، لمزيد من التفصيل في موضوع الدونية الثقافية: جورج طرابيشي، "شرق وغرب رجولة وأوثنة" (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧).

فإنه غير مستحب. أمّا كلمات مثل "منتصف" و"بداية" و"نهاية" فهي تشير، في حساب العقود، إلى السنة بالضبط لا إلى نحوها. أمّا القول إنها "تشكلت... من تحالف التنظيم الأكبر فتح مع فصائل أخرى تنتمي إلى اليسار" فهو تجاهل عجيب للتاريخ المعاصر والذي لا أظن أن الدكتور فيصل دراج يجهله. فحركة "فتح" وفصائل اليسار لم تساهم بقسط ذي شأن في تأسيس منظمة التحرير حين قيامها سنة ١٩٦٤، بل التحقت بها في ما بعد، وبالتحديد في الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني في ٢٠ أيار/مايو ١٩٦٦. وقبل ذلك، لم يكن لهذه المنظمات إلا حضور محدود في صفوف المنظمة من خلال وجود عدد من أفرادها في الدوائر والمؤسسات. حتى إن الانطلاقة الفعلية لبعض هذه المنظمات "اليسارية" جرى تأريخها بعد سنة ١٩٦٧، ما عدا حركة "فتح" التي أعلنت انطلاقتها المدوية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، أي في السنة التالية لقيام المنظمة. أليس كذلك؟ أمّا إذا كان المقصود أن هذا ما آلت الأوضاع إليه بعدما سيطرت "فتح" والمنظمات "اليسارية" على مقدرات المنظمة بعد إقصاء أحمد الشقيري عن القيادة، فهذا الأمر جرى سنة ١٩٦٨ فصاعداً، ثم حُسم سنة ١٩٦٩ حين تولى السيد ياسر عرفات قيادة المنظمة بعد مرحلة انتقالية تولّاها يحيى حمودة. وكان الأولى أن يتم تدارك هذا التشويش بمزيد من الدقة.

● من علامات عدم الدقة أن المقال الوحيد في الكتاب الذي ذيلّه الكاتب بتاريخ النشر ومصدر النشر هو المقال الموسوم بالعنوان التالي: "محمود درويش بين الشرعية والحقيقة". وقد جاء التذييل على النحو التالي: "خريف ١٩٨٤ - جريدة السفير". عجباً! أهكذا يضعون تاريخ نشر المقال؟ ينبغي لنا، إذن، أن نفتش ٩٠ عدداً من "السفير" للعثور على المقال إذا أردنا الحصول عليه في مظانه. فهل يشار إلى أحد أعداد الجريدة اليومية بأحد فصول السنة؟ أمجلة فصلية هي؟ كان الأجدى، بل الصحيح، أن يذكر الكاتب تاريخ العدد باليوم والشهر. أمّا لماذا لم يذكر هذه التفصيلات البديهية فتلك حكمة خفية لم ندرك كنهها، ومرتبة قصر فهمنا عن إدراك مغزاها وفحواها.

● هذه بعض الملاحظات الناقدة على كتاب نقدي. وهي لا تبخس الكتاب قيمته ولا الكاتب رأيه. فالكتاب، لا شك في ذلك، مساهمة مميزة في نقد التجربة الثقافية في المؤسسة الفلسطينية في الوقت الذي أحجم الجميع (أو معظمهم تحفظاً) عن نقد هذه التجربة في جوانبها المتعددة: السياسية والفكرية والاجتماعية والنقابية والبشرية وغيرها. والكاتب، بلا شك، كان نافذ البصيرة عندما تمكن من وضع أصابعه العشرة على الأمكنة الظليلة من هذه التجربة، فأبانها لعل من في عينيه إعتام فيبصر.

صقر أبو فخر

كاتب عربي مقيم في بيروت

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>